



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
UNIVERSITY OF KARBALA



تحليل العلاقة السببية بين فجوة التمويل والاداء المالي للمصارف التجارية

دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Analysis of the causal relationship between the financing gap and the financial performance of commercial banks

Analytical study in a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

أ. د أحمد كاظم بريس الطائي

Prof. Dr. Ahmed Kazem Brice

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث: سهاد حسين شياح

Suhad Hussain Shyae

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على المصارف التجارية التي تعاني من الضغوط الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي في مجال توظيف الاموال وادارة محفظة القروض والتي انعكست على فجوة التمويل والاداء المالي للقطاع المصرفي. وكيفية التعامل مع هذا النوع من المتغيرات من اجل تحسين أداء المصرف. استندت الدراسة في جانبها النظري على المصادر العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة واستندت في جانبها التطبيقي على البيانات في التقارير المالية المنشورة لسوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2019). واستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات تمثلت بمؤشر الفجوة التمويلية (نسبة الفجوة التمويلية) ومؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع) وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الاكسيل وبرنامج Eviews v.9 توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات كان أهمها: لا وجود لأي علاقة سببية معنوية بين فجوة التمويل ونسبة فجوة التمويل وبين مؤشرات الاداء المالي المتمثلة بـ (العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع).

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها: يجب على ادارة المصرف أن تسعى الى تحقيق التوازن ما بين إتباع سياسة استثمارية متحفظة وتتجنب مخاطر السيولة والاحتفاظ بالأموال وما بين إتباع سياسة مجازفة واستثمار الاموال من اجل تحقيق الارباح وهو الهدف الرئيس للمصارف وتعرضها لمخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: الفجوة التمويلية، نسبة الفجوة التمويلية، الاداء المالي

* بحث مستل من رسالة ماجستير

Abstract:

The study aims to shed light on commercial banks that suffer from the economic pressures experienced by the Iraqi economy in the field of money investment and loan portfolio management, which is reflected in the funding gap and financial performance of the banking sector. And how to deal with this type of variables in order to improve the performance of the bank. In its theoretical aspect, the study was based on Arab and foreign sources related to the subject of the study, and in its practical aspect, it relied on the data in the financial reports published for the Iraq Stock Exchange for banks, the study sample for the period (2005-2019). The study used a set of indicators represented by the financing gap indicator (the financing gap ratio) and the financial performance indicators (the rate of return on equity, the rate of return on assets, the rate of return on deposits). After analyzing the data using Excel and Eviews v.9, the study reached a set of conclusions. The most important of them was: there is no significant causal relationship between the financing gap and the financing gap ratio and the financial performance indicators represented by (return on equity, return on assets and return on deposits).

The study recommended a set of recommendations, the most important of which were: The bank's management should seek to achieve a balance between adopting a conservative investment policy and avoiding liquidity risks and keeping money and between adopting a risky policy and investing money to achieve profits, which is the main objective of banks and exposing them to liquidity risks

keywords : financing Gap , financing gap ratio , financial performance .

المقدمة:

تحتل المصارف التجارية بأهمية كبيرة في الأوساط الاقتصادية . لما لها من دور كبير في عملية تنشيط الأسواق. وذلك من خلال تقديمها للخدمات المالية المختلفة لكافة المؤسسات والأفراد. لذا يتوجب عليها استخدام استراتيجيات متنوعة لإدارة مخاطرها بهدف زيادة صافي دخل الفائدة الذي يشكل مصدر ربحيتها . ومن أجل زيادة صافي دخل الفائدة تسعى المصارف جاهدة لتقليل المخاطر وتحسين الربحية باستخدام مداخل إدارة المخاطر والتي من ضمنها مدخل تحليل الفجوة التمويلية لتقليل المخاطرة وتحسين قدرة المصرف على الاستثمار ومن ثم أدائه المالي .

لغرض تغطية متغيرات الدراسة قُسمت الدراسة الى اربعة فقرات. تكوّن الفقرة الاولى من المنهجية وبعض الدراسات السابقة. وتمثلت الفقرة الثانية بالإطار النظري للدراسة وتكون من جانبين ، تناول الجانب الاول الفجوة التمويلية وكيفية قياسها ، وتناول الجانب الثاني بعض مؤشرات الاداء المالي. وعالجت الفقرة الثالثة التحليل المالي للدراسة إذ تكوّن من جانبين ناقشت الجانب الاول منه قياس وتحليل الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية للمصارف عينة الدراسة، فيما ناقش الجانب الثاني قياس وتحليل مؤشرات الاداء المالي والتي تمثلت بمعدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة. و ناقشت الفقرة الرابعة اختبار فرضيات الدراسة . وخلصت الدراسة بجملة من الاستنتاجات و التوصيات.

اولا - منهجية الدراسة

1- مشكلة البحث :

إنّ مشكلة البحث تكمن في كون المصارف التجارية العراقية واقعة تحت مطرقة الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في مجال توظيف الاموال وادارة محفظة القروض مما انعكست على فجوة التمويل والاداء المالي للقطاع المصرفي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من التساؤلات الآتية:

1. هل تؤثر الفجوة التمويلية في الاداء المالي بشكل مباشر؟

2. ما مستوى الاداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة؟

3. هل إنّ انخفاض الفجوة التمويلية يؤدي الى تحسين ربحية المصارف؟

2-اهمية البحث:

تتمثل اهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

1. اهمية تحليل مؤشرات الاداء المالي الخاصة بالربحية من اجل تحقيق كفاءة الاداء ومن ثم تحسين نمو وربحية المصارف.

2. دراسة الفجوة التمويلية وتأثيرها على الاداء المالي للمصارف والعمل على تحسين ربحية المصرف.

3-اهداف البحث:

1-تحليل مؤشرات الفجوة التمويلية ومؤشرات الاداء المالي لدى المصارف عينة الدراسة.

2-بيان اتجاه العلاقة السببية بين فجوة التمويل والاداء المالي لدى المصارف عينة الدراسة.

4- فرضيات البحث :

استنادا على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث بالشكل الآتي

1- الفرضية الرئيسة الاولى: لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والاداء المالي المصارف عينة الدراسة.

2- الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والاداء المالي المصارف عينة الدراسة.

5- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من خمسة وعشرين مصرفا وجرى اختيار عينة قصدية مكونة من ثلاثة مصارف كعينة للدراسة اعتمادا على مدى توفر البيانات لدى

الباحثة ولأنها توفر بيئة مصرفية ملائمة لاختبار تأثير الفجوة التمويلية على مؤشرات الاداء المالي وهذه المصارف هي :
(مصرف التجاري العراقي, مصرف الاهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري) للمدة 2005- 2019.

الجدول رقم (1) المصارف التجارية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
1	مصرف الاهلي العراقي	1995	250,000,000,000
2	مصرف الخليج التجاري	2000	300,000,000,000
3	مصرف التجاري العراقي	1992	250,000,000,000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المعلنة للمصارف عينة الدراسة

6- الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث:

جرى الاستعانة بمجموعة من الوسائل الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات والمتوفرة ضمن إعدادات برنامج (Microsoft Excel 10) لتحليل مؤشرات الفجوة التمويلية وكذلك تحليل مؤشرات الاداء المالي للمصرف كما اختبرت العلاقة السببية (Granger) باستخدام برنامج (EViews 9) لاختبار فرضيات العلاقات بين متغيرات الدراسة .

7- الوسائل المالية المستخدمة في البحث:

استخدمت مجموعة المؤشرات ذات العلاقة بالدراسة و اعتمد المؤشرات الاتية

أ- مؤشرات الفجوة التمويلية:

1- الفجوة التمويلية = معدل القروض الاساسية - معدل الودائع الاساسية

2- نسبة الفجوة التمويلية = الودائع - القروض / اجمالي الموجودات

ب- مؤشرات الاداء المالي:

1- معدل العائد على حق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حق الملكية

2- معدل العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / اجمالي الموجودات

3- معدل العائد على الودائع (ROD) = صافي الدخل / الودائع

4-

ثانيا - الدراسات السابقة

تهدف الباحثة في هذا المبحث الى استعراض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة والتي تساعد في بلورة الاطار النظري ووضع المعالم الاساسية للجانب التطبيقي.

1 : الدراسات المتعلقة بالفجوة التمويلية

أ- الدراسة العربية:

دراسة (القرضاوي ، 2012)	
عنوانها	" قياس الفجوة التمويلية والتعرف على آثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الصناعية الليبية "
هدفها	هدفت هذه الدراسة لقياس الفجوة التمويلية وبيان آثارها على الربحية والنمو
تركيزها	تحليل العلاقة بين الفجوة التمويلية والربحية والنمو.
مؤشراتها	مؤشرات التحليل المالي.
عينتها	تكونت عينة هذه الدراسة من الوحدات الإنتاجية العاملة في إنتاج المواد الغذائية وكان عددها 48 وحدة إنتاجية للفترة من 1986-2003.
نتائجها الرئيسية	وجود تأثير معنوي عكسي في نمو إجمالي الموجودات للوحدات الإنتاجية العاملة في إنتاج المواد الغذائية في ليبيا وعدم ثبات تأثير الفجوة التمويلية على مؤشرات الربحية.

ب - الدراسة الأجنبية:

دراسة (Pytkowska, Korynski, 2016)	
عنوانها	" فجوة التمويل ونمو توظيف الشركات الصغيرة والمتوسطة: ما بعد الوصول إلى التمويل " Financing Gap and SME Employment Growth: Beyond Access to Finance
هدفها	الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التحقق من العلاقة بين التغييرات في فجوة التمويل ونمو التوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.
تركيزها	تحليل العلاقة بين قدرة المؤسسة في الوصول إلى التمويل وخلق فرص العمل (التوظيف).
مؤشراتها	فجوة التمويل وشدة مشكلة الوصول للتمويل لقياس الوصول إلى التمويل، ومتجه تغير عدد الموظفين لقياس قدرة المؤسسة على التوظيف.
عينتها	الشركات غير المالية في 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي والتي توظف أقل من 250 موظف للفترة من أبريل إلى سبتمبر 2014.
نتائجها الرئيسية	النتيجة الرئيسة لهذه الدراسة هي أن التغييرات في فجوة التمويل لا تؤثر على نمو التوظيف ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الوظائف.

2 : الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

أ - الدراسة العربية:

دراسة (حسين، 2020)	
عنوانها	"تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)"
هدفها	تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
تركيزها	تحليل مؤشرات الأداء المالي .
مؤشراتها	مؤشرات السيولة والربحية وملاءة رأس المال.
عينتها	تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف عراقية خاصة هي مصرف آشور، والمصرف التجاري العراقي، ومصرف الخليج التجاري.
نتائجها الرئيسية	استنتجت الدراسة أن مؤشرات السيولة والربحية وملاءة رأس المال للمصارف عينة الدراسة هي نسب جيدة وبعضها مقبولة تنعكس من خلالها قدرة المصارف على توظيف الودائع والاموال المتاحة لديها من أجل تحقيق الارباح.

ب - الدراسة الاجنبية

دراسة (Gayathri, Chandraiah, 2020)	
عنوانها	"دراسة عن الأداء المالي للمصارف التجارية الهندية" A Study On Financial Performance of Indian Commercial Banks
هدفها	التعرف على مستوى الأداء لمصارف القطاع العام في الهند ، وتحليل نموها.
تركيزها	مقارنة وتحليل ربحية مصارف القطاع العام في الهند.
مقياسها	مؤشر صافي الربح.
عينتها	مصارف القطاع العام في الهند (2009 - 2019).
نتائجها الرئيسية	استنتجت الدراسة أن مصرف الدولة الهندي هو الأفضل من حيث الربحية عند مقارنته بجميع مصارف القطاع العام الأخرى.

الإطار النظري

اولاً: الفجوة التمويلية

1- مفهوم وتعريف الفجوة التمويلية :

تتكون الفجوة نتيجة عدم تطابق التدفقات النقدية الداخلة (والتمثلة بإيراد الفوائد وإيراد الاستثمار بالأوراق المالية وإيراد بيع الموجودات) والاموال المتولدة داخليا والتمثلة بالأرباح المحتجزة التي يمكن للمصرف التصرف بها متى شاء والتدفقات النقدية الخارجة المتمثلة برأس المال المستثمر أثناء مزاوله المصرف لأنشطته الاستثمارية. (Galizia, 2003:1) ، وبعبارة اخرى الفجوة تعني عدم تطابق التدفقات النقدية بين مصادر واستخدامات الاموال خلال مدة معينة . (Saunders & Cornett, 2015:12) ، تسعى المصارف جاهدة لسد نقص التمويل وعدم التعرض للمضائق المالية ، وبما ان الموجودات والمطلوبات المالية تأخذ الحيز الاكبر في الميزانية العمومية للمصارف وبما ان ايراد الفوائد هو المصدر الاساس لأرباح المصرف تقوم المصارف بتوجيه جهدها الاكبر نحو إدارة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لغرض تحقيق اكبر قدر من الارباح . وأحد الأساليب البسيطة والسريعة لقياس حساسية الدخل المصرفي للتغيرات في أسعار الفائدة هو تحليل الفجوة. (Mishkin & Eakins, 2016:610) والفجوة التمويلية هي نموذج بسيط تستخدمه المؤسسات المالية لتحليل التدفق النقدي المحاسبي للقيمة الدفترية لإيرادات الفوائد المكتسبة على أصول المؤسسة المالية ومصرفات الفائدة المدفوعة على التزاماتها (أو صافي دخل الفائدة) خلال مدة زمنية معينة. (Saunders & Cornett, 2012:208) عرف (Saunders & Cornett, 2012:635) الفجوة التمويلية بأنها " الفرق ما بين متوسط القروض ومتوسط الودائع الاساسية" . وعرفها (Antwi, 2015:30) بأنها الفرق بين متوسط القروض الاساسية للمصرف ومتوسط ودائعه الاساسية". ويجري قياس الفجوة التمويلية بالصيغة الآتية : (Saunders & Cornett, 2012:635) .

$$\text{Financing gap} = \text{Average loans} - \text{Average deposits} \dots\dots\dots (1)$$

إذ إن:

Financing gap = الفجوة التمويلية

Average loans = متوسط القروض

Average deposits = متوسط الودائع

إذا كانت فجوة التمويل موجبة ، فيجب إيجاد سيولة لتمويل الفجوة. يمكن أن يأتي هذا التمويل إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق (تصفية الموجودات)، وإذا كانت سالبة فيجب إيجاد فرص استثمار جديدة لاستثمار الاموال الفائضة (Saunders & Cornett,2018: 365).

وكلما كُبرت فجوة التمويل (أي متوسط القروض أكبر بكثير من متوسط الودائع) ، زادت احتمالية مواجهة المصرف لمخاطر السيولة ، ما لم تتمكن موجودات السيولة (النقدية ، والأرصدة المحتفظ بها ، والاستثمارات في الأوراق المالية) من تحجيم الفجوة. (Tis,2018: 14) ، غالبًا ما ينظر مديرو المصارف إلى متوسط الودائع مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة وغير ذلك كمصدر تمويل رخيص أكثر ثباتًا مقارنة بتمويل الجملة (الاقتراض المؤسسي) الذي يمكنه تلبية متوسط قروض المصرف بشكل دائم. للحصول على نسبة فجوة التمويل إلى إجمالي الموجودات (the ratio of financing gap to total assets) أو نسبة فجوة التمويل (the financing gap ratio) ، يتم قسمة فجوة التمويل على إجمالي الموجودات . يجري حساب نسبة فجوة التمويل على النحو الآتي: (Antwi,2015:30)

$$\text{financing gap ratio} = \frac{\text{Average loans} - \text{Average deposits}}{\text{total assets}} \dots\dots\dots (2)$$

إذ إنَّ:

financing gap ratio = نسبة فجوة التمويل

total assets = إجمالي الموجودات

ثانيا: الاداء المالي

1. مفهوم الاداء المالي :

الاداء هو مفهوم شامل ومهم بالنسبة لجميع منظمات الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص . اختلف الباحثون في تحديد مفهومه بشكل دقيق ، ذلك بسبب اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسته وقياسه. (الزبيدي ،2011: 89). والهدف من تقييم الاداء هو قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة . وتختلف طرق تقييم الاداء بين المصارف وذلك بسبب اختلاف الغرض من التقييم وطبيعة المستفيدين منه حيث يهتم المساهمون بالربحية بينما يركز المودعون على السيولة وهذا ما يجعل موضوع تقييم الاداء من المواضيع التي تزداد اهميتها يوم بعد يوم . يواجه مفهوم الاداء صعوبات وتحديات كثيرة تتمثل في تباين مفهومه وتباين مؤشرات قياسه تبعاً لاختلاف المنظمات في طبيعة عملها واختلاف اصحاب المصالح وتنوع اهداف الباحثين.(جاسم ،2008: 49) فاختلف الباحثون في تحديد مفهومه فمنهم من اعتبره "قدرة المنظمات على تحقيق اهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة باستخدام الموارد المتاحة. (Daft ,2003:15). ويعرف الاداء المالي بأنه "الاختلاف في أثر هيكل التمويل وانعكاس كفاءة سياسات التمويل". (الحسيني والدوري ،2000: 234) ، كما عُرف من قبل (المؤمن ،2014: 56) بأنه "مقياس موجه لتحقيق اهداف المصارف وللوقوف على مستوى الارباح التي حققتها المصارف عن طريق العمل على تخفيض التكاليف مقارنة مع المصارف المنافسة الاخرى". وعزفه (Thejane ,2017 : 19) بأنه " مقياس لمعرفة قدرة الشركة على استخدام موجوداتها في اداء اعمالها لتوليد الايرادات خلال المدة زمنية محددة. ويلاحظ من التعريفات السابقة تباين وجهات نظر الباحثين ، فالبعض ينظر للأداء المالي على أنه مرآة عاكسة للنتائج المرغوب تحقيقها ، في حين ينظر البعض الاخر للأداء المالي على إنه الطريقة التي يجري

عن طريقها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وينظر الباحثان للأداء المالي على أنه عرض لبيانات المصرف المالية بصورة متأنية يعكس مدى جودة استخدام المصرف لموجوداته في تحقيق متطلبات السيولة والامان وخلق الإيرادات.

2. أهمية الاداء المالي :

يعدُّ الاداء المالي هو واحد من اهم المقاييس المهمة لأداء منشآت الاعمال أيا كانت طبيعة اعمالها وقد اشارت اليه الكثير من الدراسات ومنها ما يعدُّ مفهوم الاداء من المفاهيم المهمة اذ يستخدم الباحثون في قياسهم الاداء المالي العديد من المقاييس والمؤشرات المالية مثل نسب السيولة والربحية ونسب الرافعة المالية وادارة المديونية ونسب تقييم الاوراق المالية ونسب النمو (Ross, 2008: 55) وكذلك تبرز أهمية الاداء المالي في قدرة المصرف على تحقيق فائض من الأنشطة لأجل مكافاة عوامل الانتاج . (Nissim & Youg, 2010 : 4) بالإضافة لذلك فان عملية تقييم الاداء في اغلب المصارف تحظى بأهمية كبيرة سنوضحها في النقاط الآتية: (رباط، 2020 : 61)

- أ- يوضح تقييم الاداء المالي قدرة المصارف على تنفيذ ما هو مخطط له من اهداف.
- ب- إن عملية تقييم الاداء تساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه المصرف اثناء مسيرته.
- ت- إن الاداء يظهر الوضع الاستراتيجي في البيئة التي يعمل فيها المصرف .
- ث- يساعد تقييم الاداء على تحديد التناغم والانسجام بين الاستراتيجيات والاهداف الموضوعية.
- ج- عملية تقييم الاداء توضح كفاءة المصرف في استخدام مواردها المتاحة.
- ح- تقييم الاداء المالي يوضح مساهمة المصرف في عملية التنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.
- خ- يقدم الاداء صورة متكاملة للمستويات الادارية عن طبيعة اداء المصرف والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.
- د- إن عملية تقييم الاداء تشجع على المنافسة بين جميع اقسام المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الاداء فيها.

3. مؤشرات الاداء المالي :

يعدُّ تحليل النسب المالية واحدة من اهم الادوات لفهم الاتجاهات والأنشطة والنتائج المالية المتوقعة ولان الهدف النهائي للمصارف التجارية او أي مؤسسة مالية هو تعظيم قيمة المصرف لذلك سوف تصمم استراتيجياتها وأنشطتها لتحقيق هذا الهدف بالإضافة الى ذلك توجد اهداف مهمة وضرورية اخرى للمصارف مثل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية (Ongore & kusa, 2013: 239) فالأداء المالي يبين الوضع المالي السابق للمصرف وهو مؤشر دقيق للمستقبل وإنَّ استخدم النسب او المؤشرات المالية للتنبؤ بمستوى الربحية وتحليل الاداء المالي العام للشركة يمكن المصرف من اجراء التعديلات على العمليات المخطط لها لتحقيق الاهداف المالية قصيرة الاجل (Gitman, 2012 : 143).

ومن اهم مؤشرات الاداء المالي هما الربحية والسيولة وهما هدفان متلازمان وبنفس الوقت متعارضان حيث ينشأ التلازم بين الربحية والسيولة من أهمية تواجدهما في أي مؤسسة مالية واستمرارها وديمومتها فمهمة السيولة هي لتفادي خطر الافلاس والتصفية بالإضافة الى خلق الثقة لدى الدائنين والمودعين بقدرة المؤسسات المالية على الايفاء بجميع التزاماتها، وتعدُّ الربحية مهمة في الاستمرار بالنمو والبقاء ،اما فيما يخص التعارض بينهما فيأتي من كون الزيادة في احدهما سيكون على حساب انخفاض الآخر ، وعلى ادارة المصرف أن تسعى الى تحقيق التوازن ما بين الاحتفاظ بالسيولة تجنب الاستثمار وما بين الاستثمار وتحقيق الارباح والتعرض لمخاطر السيولة.

ستعتمد الباحثة في قياس الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة على مؤشرات الربحية التالية :

أ. معدل العائد على حق الملكية (ROE)

توضح هذه النسبة طبيعة عمل الادارة في استغلال اموال المساهمين بكفاءة وقدرة المصارف في توليد الارباح للمساهمين وإن ارتفاع مؤشر العائد على الاستثمار يوضح طبيعة عمل المصارف في استثمار اموال المساهمين بكفاءة وفعالية وتعد ذات اداء جيد. (Brealey, et al, 2017: 746) ، وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل الى إجمالي حق الملكية وتكون بالصيغة الآتية : (Casu, et al, 2015:282)

$$ROE = \frac{\text{net income}}{\text{total equity}} \dots\dots\dots (3)$$

إذ إن:

$$\begin{aligned} ROE &= \text{معدل العائد على حق الملكية} \\ \text{net income} &= \text{صافي الدخل} \\ \text{total equity} &= \text{اجمالي حق الملكية} \end{aligned}$$

وكلما زاد مقدار صافي الدخل الى حق الملكية دل ذلك على قدرة المصارف في توليد الارباح لكل وحدة من حقوق المساهمين. (Madura, 2015: 42)

ب. معدل العائد على الموجودات (ROA)

تمثل نسبة العائد على الموجودات النسبة المئوية للأرباح التي يحققها المصرف بالنسبة الى اجمالي الموجودات (موارده الاجمالية) وهي النسبة التي تقيس مبلغ الربح الذي يحققه المصرف مقسوم على الموجودات ويشير العائد الى الموجودات الى الربحية على موجودات المصرف بعد استبعاد الضرائب و المصاريف كافة . (Van horne & wachowicz, 2005: 150) ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر انتشارا في قياس الاداء المالي للمصارف عن طريقه يوضح امكانية ادارة المصارف على تحقيق ربحيه عن كل مبلغ من قيمة الموجودات التي تمتلكها المصارف , بالإضافة الى انه يعد مؤشر مهم جدا عن الاداء المالي للمصارف وكفاءته الإدارية وبين مدى كفاءة الادارة في استثمار الموجودات لتحقيق الارباح (Badreldin, 2009: 1) وكلما ارتفع معدل العائد الى اجمالي الموجودات دل ذلك على كفاءة الادارة في سياستها الاستثمارية والتشغيلية ، ويحسب بالمعادلة الآتية (Gitman & Zutter, 2012: 81) :

$$ROA = \frac{\text{net income}}{\text{total assets}} \dots\dots\dots (4)$$

إذ إن:

$$\begin{aligned} ROA &= \text{معدل العائد على الموجودات} \\ \text{total assets} &= \text{اجمالي الموجودات} \end{aligned}$$

ت. معدل العائد على الودائع:

يوضح هذا المعدل قدرة ادارة المصرف على الاستفادة من ودايع العملاء من اجل توليد الارباح. وكذلك يوضح قدرة المصارف على التنافس على الأموال ويمكن يعدّه كثرمن لجذب الودائع. ويعدّ مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع وهو صافي الدخل مقسوما الى اجمالي الودائع . ويحسب بالمعادلة الآتية (AL Harbi, 2019: 26)؛ (الكروي، 2009: 5-6):

$$ROD = \frac{\text{net Income after tax}}{\text{Total deposits}} \dots\dots\dots (5)$$

إذ إن:

ROD = معدل العائد على الودائع

net Income after tax = صافي الدخل بعد الضريبة

Total deposits = إجمالي الودائع

التحليل المالي

سيتناول الباحث في هذا المبحث تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة للمصارف التجارية عينة الدراسة

أولاً: تحليل مؤشرات الفجوة التمويلية للمصارف عينة البحث

تعد الفجوة التمويلية أحد طرق قياس مخاطر السيولة وتتمثل الفجوة التمويلية بالفرق بين إجمالي القروض الأساسية وإجمالي الودائع الأساسية وكلما ازدادت الفجوة التمويلية ازدادت مخاطر السيولة لدى المصارف .

1- المصرف الاهلي العراقي

يتبين من الجدول (2) إن مصرف الاهلي العراقي واجه أعلى فجوة تمويل في سنة 2015 حيث بلغت الفجوة التمويلية (10 مليار دينار) وبما أن فجوة التمويل موجبة يعني أن المصرف قد واجه مخاطر سيولة عالية وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ بالقروض التي يمنحها المصرف قياساً بالودائع التي يمتلكها ولديه عجز في السيولة ويجب عليه إيجاد السيولة اللازمة لسد الفجوة اما ادنى فجوة تمويل كانت في سنة 2016 حيث بلغت الفجوة التمويلية (-8 مليون دينار) وهذا يعني أن المصرف يتبع سياسة عدم المخاطرة وارتفاع نسبة الودائع المصرف مقارنة بالقروض التي يمنحها . نشاهد من الجدول (3) إن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة 2015 حيث بلغت النسبة (1.96%) اما في سنة 2016 نلاحظ أن نسبة الفجوة كانت صفر (فجوة صفرية) يعني أن المصرف في تلك السنة لم تكن لديه فجوة تمويل اطلاقاً وتعني تساوي القروض مع الودائع اما في عام 2017 كانت اقل نسبة لفجوة تمويل حيث بلغت النسبة (-2.03%) ونلاحظ انخفاض النسبة بشكل ملحوظ ويدل على انخفاض القروض الممنوحة .

2- مصرف الخليج التجاري

يتبين من الجدول (2) أن الفجوة التمويلية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2019) كانت سالبة وهذا يدل على انخفاض القروض التي يمنحها المصرف أي إن مخاطر السيولة منخفضة وإن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة حيث إن أعلى فجوة تمويل كانت في سنة 2014 اذ بلغت الفجوة التمويلية (-214 مليار دينار) وهذا يعني أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية ويتجنب المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف وقد بلغت ادنى فجوة تمويل لمصرف الخليج التجاري في سنة 2005 حيث بلغت الفجوة التمويلية (-9 مليار دينار) تبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف قياساً بالقروض الممنوحة وإن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة. يتبين من الجدول (3) إن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة 2007 حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-53.34%) اما ادنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة 2017 حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-7.88%) ونلاحظ ان جميع نسب الفجوة التمويلية سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح

3- مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (2) أن الفجوة التمويلية لمصرف التجاري العراقي كانت سالبة وهذا مؤشر على انخفاض القروض التي يمنحها المصرف أي إن مخاطر السيولة منخفضة وإن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة وعدم استثمار السيولة الفائضة لدى المصرف ومن ثم يؤثر على ربحية المصرف وكذلك رغبة ادارة المصرف بالحفاظ على سيولة نقدية لتجنب المخاطرة وإن اعلى فجوة تمويل كانت في سنة 2019 اذ بلغت فجوة التمويل (-135 مليار دينار) اما ادنى فجوة تمويل كانت في سنة 2006 اذ بلغت (-47 مليار دينار) وتبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف .ويتبين من الجدول (3) ان اعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة 2010 اذ بلغت نسبة فجوة التمويل (-38.33%) بينما سجلت ادنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة 2015 اذ بلغت النسبة الفجوة (-19.33%) ونلاحظ أن جمع نسب فجوات التمويل سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح .

جدول رقم (2) الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبالغ بالمليار دينار)

السنة	الاهلي العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	المتوسط
2005	-23,949	-9,124	-56,363	-29,812
2006	-6,076	-32,911	-47,719	-28,902
2007	-12,054	-75,660	-64,817	-50,844
2008	-25,466	-115,714	-75,136	-72,105
2009	-21,323	-137,845	-76,951	-78,706
2010	-13,859	-139,800	-78,249	-77,303
2011	-23,947	-129,085	-81,596	-78,209
2012	-75,199	-67,794	-105,824	-82,939
2013	-160,344	-145,228	-89,341	-131,638
2014	-74,941	-214,377	-113,321	-134,213
2015	10,477	-113,666	-80,195	-61,128
2016	-8,490	-141,796	-88,493	-76,765
2017	-12,262	-47,550	-103,778	-54,530
2018	-112,965	-61,442	-123,197	-99,202
2019	-81,584	-56,956	-135,166	-91,235
المتوسط	-42,233	-99,263	-88,010	-76,502
ادنى فجوة	10,477	-9,124	-47,719	-28,902
اعلى فجوة	-160,344	-214,377	-135,166	-134,213
S.D	48,202	54,538	24,376	30,466

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة ونتائج الحاسبة الالكترونية

جدول رقم (3) نسبة الفجوة التمويلية للمصارف عينة الدراسة

المتوسط	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	السنة
-31.20%	-36.23%	-19.95%	-37.42%	2005
-27.68%	-28.99%	-40.21%	-13.83%	2006
-35.76%	-30.41%	-53.34%	-23.55%	2007
-40.34%	-36.71%	-48.22%	-36.09%	2008
-37.64%	-36.94%	-53.29%	-22.67%	2009
-34.20%	-38.33%	-51.39%	-12.89%	2010
-27.83%	-32.98%	-37.55%	-12.97%	2011
-24.77%	-36.06%	-15.96%	-22.30%	2012
-24.94%	-26.68%	-18.58%	-29.56%	2013
-21.22%	-25.22%	-26.26%	-12.18%	2014
-10.46%	-19.33%	-14.02%	1.96%	2015
-12.85%	-20.88%	-17.68%	0.00%	2016
-10.81%	-22.53%	-7.88%	-2.03%	2017
-19.95%	-27.75%	-10.62%	-21.49%	2018
-17.77%	-30.05%	-10.37%	-12.89%	2019
-25.16%	-29.94%	-28.35%	-17.19%	المتوسط
-10.46%	-19.33%	-7.88%	-37.42%	ادنى نسبة فجوة
-40.34%	-38.33%	-53.34%	1.96%	اعلى نسبة فجوة
9.64%	6.21%	17.11%	12.00%	S.D

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة ونتائج الحاسبة الالكترونية

ثانيا - تحليل مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة

يحتل الاداء المالي مكانة مهمة في الوقت الحاضر بسبب اهميته الكبيرة في تحديد كفاءة المصرف وقدرته في تحقيق اهدافه وسوف نقوم بتحليل مؤشرات الربحية بالاعتماد على التقارير السنوية المعلنة للمصارف التجارية الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2019) وإن الهدف من تحليل الاداء المالي هو اظهار الاثر الذي تمارسه هذه المؤشرات في دعم ثقة النظام المالي المصرفي ولتحقيق الاستقرار وسلامة النظام المصرفي وتعزيز ثقة المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف واستيعاب الخسائر المتوقعة مما ينعكس على قيمة المصرف.

1- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يوضح معدل العائد على حق الملكية كفاءة المصرف في توليد الأرباح في كل وحدة من حقوق المساهمين كما تبين نسبة (ROE) مدى كفاءة ادارة المصارف في استخدام استثمارات المساهمين بشكل المطلوب.

أ- مصرف الاهلي العراقي

يتبين من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة 2008 حيث بلغت النسبة (10.09%) وتبين ارتفاع نسبة صافي الدخل وذلك بسبب زيادة إيرادات العمليات المصرفية اما ادنى نسبة كانت في سنة 2015 حيث بلغت النسبة (0.88%) وتشير الى الانخفاض الواضح في صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي هي (4.60%) وبانحراف معياري (3.35%).

ب- مصرف الخليج التجاري

يتبين من الجدول رقم (4) ان أعلى نسبة (ROE) لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2008 اذ بلغت النسبة (36.81%) تبين الارتفاع الكبير في صافي الدخل في تلك الفترة بسبب الزيادة الواضحة في حجم الإيرادات مقارنة مع السنوات السابقة بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة 2018 اذ بلغت النسبة (0.19%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل بسبب تراجع إيرادات المصرف. اما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري كانت نسبته (11,10%) وبانحراف معياري (9.61%).

ج- مصرف التجاري العراقي

نشاهد من الجدول رقم (4) ان أعلى نسبة (ROE) لمصرف التجاري العراقي كانت في سنة 2010 اذ بلغت النسبة (14.03%) وتبين الزيادة النسبية لصافي الدخل كانت اكبر من الزيادة في حقوق المساهمين بسبب الزيادة في إيرادات العمليات المصرفية نتيجة النشاط التجاري والاستثماري للمصرف اما ادنى نسبة كانت في سنة 2006 اذ بلغت النسبة (1.68%) وتبين انخفاض نسبة صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي كانت نسبته (4.32%) وبانحراف معياري (3.26%).

جدول رقم (4) معدل العائد على حق الملكية

السنة	الاهلي العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	المتوسط
2005	5.83%	10.75%	2.35%	6.31%
2006	2.82%	10.11%	1.68%	4.87%
2007	5.67%	16.78%	2.33%	8.26%
2008	10.09%	36.81%	2.61%	16.50%
2009	1.13%	13.48%	4.55%	6.39%
2010	2.16%	9.71%	14.03%	8.63%
2011	2.37%	9.84%	5.31%	5.84%
2012	9.97%	20.70%	9.23%	13.30%
2013	8.23%	15.98%	4.52%	9.58%
2014	2.68%	14.70%	3.24%	6.87%
2015	0.88%	3.07%	2.65%	2.20%
2016	9.40%	1.85%	2.69%	4.65%
2017	1.14%	1.32%	3.45%	1.97%
2018	3.07%	0.19%	3.83%	2.36%
2019	3.57%	1.28%	2.40%	2.42%
المتوسط	4.60%	11.10%	4.32%	6.68%
Max	10.09%	36.81%	14.03%	16.50%
Min	0.88%	0.19%	1.68%	1.97%
S.D	3.3%	9.6%	3.3%	4.2%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة ونتائج الحاسبة الالكترونية

ثانياً- معدل العائد على الموجودات (ROA)

يعدّ معدل العائد على الموجودات من اكثر النسب المستخدمة في قياس الاداء المالي المصرفي ويبين قدرة ادارة المصرف في الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها بالإضافة الى انها توضح قدرة المصرف على توليد الارباح من موجوداته.

أ- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من الجدول رقم (5) ان اعلى نسبة (ROA) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة 2012 حيث بلغت النسبة (4.57%) وتبين الارتفاع في صافي الدخل والتي كانت اعلى من قيمة الموجودات بسبب النشاط المصرفي والذي انعكس بشكل ايجابي على ربحية المصرف اما ادنى نسبة كانت في سنة 2015 حيث بلغت النسبة (0.43%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي كانت نسبته (2.06%) وبانحراف معياري (1.41%).

ب- مصرف الخليج التجاري

نشاهد من الجدول رقم (5) ان اعلى نسبة (ROA) لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2012 حيث بلغت النسبة (7.26%) وتبين الزيادة النسبية في صافي الدخل التي حققها المصرف اكبر من قيمة موجوداته وذلك بسبب ارتفاع ايرادات النشاط المصرفي وقوة المركز المالي بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة 2018 حيث بلغت النسبة (0.10%) وتبين انخفاض صافي الدخل نتيجة تراجع العمليات المصرفية. اما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري كانت نسبته (3.04%) وبانحراف معياري (2.23%).

ج- مصرف التجاري العراقي

يتبين من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف التجاري العراقي كانت في سنة 2010 حيث بلغت النسبة (6.50%) تبين الزيادة النسبية في صافي الدخل وقيمة الموجودات بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة 2006 حيث بلغت النسبة (0.65%) وهي نسبة ضئيلة جدا وتبين انخفاض صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي كانت نسبته (2.22%) وبانحراف معياري (1.55%).

جدول رقم (5) معدل العائد على الموجودات

السنة	الاهلي العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	المتوسط
2005	2.47%	2.85%	0.95%	2.09%
2006	1.69%	2.98%	0.65%	1.78%
2007	3.09%	3.36%	0.71%	2.39%
2008	4.44%	6.30%	0.85%	3.86%
2009	0.62%	3.08%	1.84%	1.85%
2010	1.06%	2.27%	6.50%	3.28%
2011	1.35%	3.38%	2.90%	2.55%
2012	4.57%	7.26%	4.50%	5.45%
2013	2.56%	6.22%	2.65%	3.81%
2014	1.15%	4.43%	2.05%	2.54%
2015	0.43%	1.22%	1.75%	1.13%
2016	4.05%	0.73%	1.79%	2.19%
2017	0.47%	0.70%	2.18%	1.12%
2018	1.50%	0.10%	2.45%	1.35%
2019	1.45%	0.72%	1.45%	1.21%
المتوسط	2.06%	3.04%	2.22%	2.44%
Max	4.57%	7.26%	6.50%	5.45%
Min	0.43%	0.10%	0.65%	1.12%
S.D	1.41%	2.23%	1.55%	1.22%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة ونتائج الحاسبة الإلكترونية

ثالثاً- معدل العائد على الودائع (ROD)

يوضح معدل العائد على الودائع قدرة المصارف في الحصول على الاموال ويعد مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع ويمكن عده كثمن او تكلفة لجذب الودائع .

أ- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من الجدول رقم (6) أن اعلى نسبة (ROD) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة 2016 حيث بلغت النسبة (15.76%) وتبين قوة المركز المالي للمصرف والذي انعكس بصورة ايجابية على صافي الدخل المتحقق بينما سجل المصرف ادنى نسبة كانت في سنة 2015 حيث بلغت النسبة (1.32%) وتبين الانخفاض النسبي في صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي كانت نسبته (5.42%) وبانحراف معياري (4.04%).

ب- مصرف الخليج التجاري

يتبين من الجدول رقم (6) أن اعلى نسبة (ROD) لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2012 حيث بلغت النسبة (13.29%) وتبين الزيادة في قيمة صافي الدخل المتحقق وبالنتيجة زيادة الايرادات بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة 2018 حيث بلغت النسبة (0.25%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري كانت نسبته (5.89%) وبانحراف معياري (4.24%).

ج- مصرف التجاري العراقي

يتبين من الجدول رقم (6) أن اعلى نسبة (ROD) لمصرف التجاري العراقي كانت في سنة 2010 حيث بلغت النسبة (16.88%) وتبين الارتفاع الكبير في صافي الدخل وزيادة حجم الودائع المقبوضة اما ادنى نسبة كانت في سنة 2006 حيث بلغت النسبة (1.53%) وتبين انخفاض صافي الدخل المتحقق. اما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي كانت نسبته (6.75%) وبانحراف معياري (4.28%).

جدول رقم (6) معدل العائد على الودائع

المتوسط	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	السنة
5.13%	1.89%	7.73%	5.76%	2005
4.34%	1.53%	5.82%	5.67%	2006
5.27%	1.75%	5.74%	8.32%	2007
7.60%	2.05%	11.78%	8.98%	2008
3.68%	4.58%	4.89%	1.55%	2009
7.60%	16.88%	3.63%	2.31%	2010
6.07%	8.71%	6.09%	3.42%	2011
12.10%	12.22%	13.29%	10.80%	2012
9.14%	9.51%	12.89%	5.03%	2013
6.41%	7.65%	8.66%	2.93%	2014
4.03%	8.13%	2.64%	1.32%	2015
7.86%	6.44%	1.37%	15.76%	2016
3.53%	7.46%	1.59%	1.55%	2017
4.15%	8.04%	0.25%	4.17%	2018
3.35%	4.46%	1.95%	3.66%	2019
6.02%	6.75%	5.89%	5.42%	المتوسط
12.10%	16.88%	13.29%	15.76%	Max
3.35%	1.53%	0.25%	1.32%	Min
2.47%	4.28%	4.24%	4.04%	S.D

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة ونتائج الحاسبة الإلكترونية

التحليل الاحصائي

من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (الفجوة التمويلية X_1 ، نسبة الفجوة التمويلية X_2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y_1 ، معدل العائد على حق الملكية Y_2 ، معدل العائد على الودائع Y_3) للمصارف التجارية عينة البحث وسيجري الاعتماد على اختبار السببية كرانجر واختبار (F) عند مستوى معنوية 10% أي بمستوى ثقة 90% ولفترات مختلفة من اجل بيان العلاقة بين المتغير المستقل (الفجوة التمويلية) والتابع (مؤشرات الاداء المالي).

1- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من الجدول (7) الى أن احتمالية اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (الفجوة التمويلية X_1 ، نسبة الفجوة التمويلية X_2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y_1 ، معدل العائد على حق الملكية Y_2 ، معدل العائد على الودائع Y_3) كانت اكبر من درجة المعنوية ومن ثمّ القرار هو عدم رفض فرضية العدم بمعنى

1- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الاهلي العراقي.

2- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الاهلي العراقي.

-3

جدول (7) نتائج اختبار السببية (Granger) بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الاهلي

اتجاه العلاقة	المحتسبة-F	مستوى المعنوية Prob.
X1 → Y1	0.32870	0.5780
Y1 → X 1	1.10706	0.3153
Y2 → X1	0.16016	0.6967
X1 → Y 2	0.36066	0.5603
Y3 → X1	0.15915	0.6976
X1 → Y3	2.31531	0.1563
Y1 → X2	0.60339	0.4537
X2 → Y 1	0.17763	0.6815
Y2 → X 2	0.04363	0.8384
X2 → Y 2	0.15817	0.6985
Y3 → X 2	0.28644	0.6032
X2 → Y 3	1.12273	0.3120

المصدر : - من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9

2- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (8) وجود علاقة سببية متجهة من معدل العائد على الموجودات Y1 الى الفجوة التمويلية X1 بمستوى معنوية (0.0198) وهي اصغر من مستوى المعنوية (5%) وقد بلغت F المحتسبة (7.41098). بمعنى أن معدل العائد على الموجودات تؤثر تأثيراً معنوياً في الفجوة التمويلية. ونلاحظ وجود علاقة سببية متجهة من معدل العائد على الودائع Y3 الى الفجوة التمويلية X1 بمستوى معنوية (0.0291) وهي اصغر من مستوى المعنوية (5%) وقد بلغت F المحتسبة (6.28926). بمعنى أن معدل العائد على الودائع تؤثر تأثيراً معنوياً في الفجوة التمويلية. وكذلك وجود علاقة سببية متجهة من نسبة الفجوة التمويلية X2 الى معدل العائد على حق الملكية Y2 بمستوى معنوية (0.0949) وهي اصغر من مستوى المعنوية (10%) وقد بلغت F المحتسبة (3.33761). بمعنى أن نسبة الفجوة التمويلية تؤثر تأثيراً معنوياً في معدل العائد على حق الملكية.

اظهرت نتائج العلاقة السببية وجود ثلاث علاقات سببية باتجاه واحد اما العلاقات التسعة المتبقية فكانت عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الفجوة التمويلية X1، نسبة الفجوة التمويلية X2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y1، معدل العائد على حق الملكية Y2، معدل العائد على الودائع Y3) ومن ثمّ القرار هو عدم رفض فرضية عدم بمعنى :-

1- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الخليج التجاري.

2- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الخليج التجاري .

جدول (8) نتائج اختبار السببية (Granger) بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف الخليج التجاري.

اتجاه العلاقة	المحتسبة-F	مستوى المعنوية Prob.
X1 → Y1	0.76936	0.3992
Y1 → X 1	7.41098	0.0198
Y2 → X1	3.61209	0.0839
X1 → Y 2	0.96557	0.3469
Y3 → X1	6.28926	0.0291
X1 → Y3	0.45558	0.5136
Y1 → X2	0.55688	0.4712
X2 → Y 1	1.79330	0.2075
Y2 → X 2	1.35399	0.2692
X2 → Y 2	3.33761	0.0949
Y3 → X 2	1.18853	0.2989
X2 → Y 3	1.30690	0.2772

المصدر : - من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9

3- مصرف التجاري العراقي

نشاهد من الجدول (9) الى أن احتمالية اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (الفجوة التمويلية X1، نسبة الفجوة التمويلية X2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y1، معدل العائد على حق الملكية Y2، معدل العائد على الودائع Y3) كانت اكبر من درجة المعنوية ومن ثمّ القرار هو عدم رفض فرضية العدم بمعنى

3- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف التجاري العراقي.

4- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف التجاري العراقي.

جدول (9) نتائج اختبار السببية (Granger) بين الفجوة التمويلية والاداء المالي لمصرف التجاري العراقي

اتجاه العلاقة	المحتسبة-F	مستوى المعنوية Prob.
X1 → Y1	0.00153	0.9695
Y1 → X 1	0.00914	0.9256
Y2 → X1	0.14432	0.7113
X1 → Y 2	0.12289	0.7325
Y3 → X1	0.04892	0.8290
X1 → Y3	0.16224	0.6948
Y1 → X2	1.99313	0.1857
X2 → Y 1	0.65486	0.4355
Y2 → X 2	1.60854	0.2309
X2 → Y 2	1.74495	0.2133
Y3 → X 2	2.29217	0.1582
X2 → Y 3	0.30466	0.5920

المصدر : - من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج التحليل المالي أن هناك تباين في فجوة التمويل في المصارف التجارية عينة البحث وقد كانت فجوة التمويل لعينة البحث سالبة مما يدل على انخفاض مخاطر السيولة، أي إنَّ المصرف يحتفظ بسيولة نقدية فائضة وذلك بسبب اتباع المصارف عينة البحث سياسة استثمارية متحفظة وذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد فهي تحتفظ بسيولة نقدية عالية داخل المصارف.

2- أظهرت نتائج التحليل المالي أن المصرفين الخليج التجاري و التجاري العراقي كانت لديهما فجوة تمويل سالبة وتعني انخفاض مخاطر السيولة وانها تحتفظ بسيولة عالية واموال فائضة غير مستثمرة .

3- نستنتج من التحليل الاحصائي لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين فجوة التمويل ونسبة فجوة التمويل وبين مؤشرات الاداء المالي المتمثلة بـ (العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع). لمصرف الأهلي والتجاري، اما مصرف الخليج التجاري نستنتج وجود ثلاث علاقات سببية باتجاه واحد اما العلاقات المتبقية فكانت عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

ثانياً: التوصيات

1- يوصي البحث بضرورة مراقبة المصارف لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة وذلك عن طريق اجراءات عديدة بتفعيل مكاتب إدارة المخاطر على إدارة المصرف متابعتها بشكل مستمر.

2- ضرورة اهتمام إدارة المصارف (والمتمثلة بإدارة المخاطر) بالعلاقة ما بين الفجوة التمويلية ومؤشرات الربحية وذلك بقيام إدارة المصارف بقياس مخاطر السيولة وتحديد الاموال التي يجب تحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية وكذلك تحديد الاموال التي يجب أن تستثمرها من اجل تحقيق الربحية والنمو للمصرف .

3- يوصي الباحث بضرورة اتباع المصرف سياسة لاستثمار أمواله الفائضة عن طريق إدارة سيولتها بما يساعدها في تحقيق الأرباح من هذه الأموال المستثمرة. وتشجيع المصارف على ايجاد آليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الأرباح.

يجب على ادارة المصرف أن تسعى الى تحقيق التوازن ما بين إتباع سياسة استثمارية متحفظة وتتجنب مخاطر السيولة والاحتفاظ بالأموال وما بين إتباع سياسة مجازفة واستثمار الاموال من اجل تحقيق الارباح وهو الهدف الرئيس للمصارف وتعرضها لمخاطر السيولة .

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. الحسيني ، فلاح حسن عداي ،الدوري ،مؤيد عبد الرحمن ، (2000) ، "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
 2. الزبيدي، حمزه محمود ، (2011) ، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- ب. المجلات العلمية:
1. الكروي ، بلال نوري سعيد ، (2006) ، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد" ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 6 ، العدد 24.
 2. حسين ، احمد عباس ، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية (دراسة تحليلية) " ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، العدد 39 ، 2020 ، 161- 176.
- ت. الرسائل والأطاريح الجامعية:
1. القرضاوي ، علي محمد إبراهيم، " قياس الفجوة التمويلية والتعرف على آثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الصناعية الليبية - دراسة تطبيقية على الشركات الليبية العامة العاملة في صناعة المواد الغذائية والواقعة إدارتها بمدينة بنغازي أو طرابلس " رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بنغازي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم المحاسبة ، 2012.
 2. جاسم ، ماجد عوده ، (2008) ، "اثر مكونات تكنولوجيا التصنيع الفعال في أداء العمليات" ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كربلاء ، العراق.
3. رباط ، محمد هاشم ، (2020) ، "إدارة حساسية الأرباح وأثرها في القيمة الاقتصادية للبنك عبر أدائه المالي : دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2005-2017)" ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، ، كربلاء ، العراق.
 4. المؤمن ، حيدر ناصر حسين (2014) ، "أعادة هندسة العمليات وعلاقتها مع الأداء المالي: دراسة حالة في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء ، العراق.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

A. The books:

1. Brealey, Richard, & Myers, Stewart & Allen, Franklin (2017) , "Principles of corporate finance", 12th Ed, MCGraw-Hill Education, New York.
2. Casu , Barbara & Girardone , Claudia & Molyneux , Philip, (2015) , "Introduction to Banking", 2nd Edition, Pearson Education Limited, United Kingdom.
3. Gitman , Lawrence J. & Zutter , Chad J., (2012) , "Principles of Management Finance", 13th Edition, Prentice-Hall , New York.

4. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , (2008) , **"Essentials Of Corporate Finance "** , MCGraw- Hill Inc, New York, U.S.A.
5. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon,(2012), **"Financial Markets And Institutions"** , 5th Edition, Mcgraw-Hill Education, New York, 2012.
6. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon,(2018), **"Financial Institutions Management: A Risk Management Approach"**, 9th Edition, McGraw-Hill Education, New York.
7. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon,(2015), **"Financial Institutions Management: A Risk Management Approach"**, 6th Edition, McGraw-Hill Education, NY.
8. Van Horne , James C. &Wachowicz, John Martin,(2005), **"Fundamentals Of Financial Management"** , Pearson Education , Prentice – Hall , 2005.
9. Mishkin , Frederic S. & Eakins , Stanley G.,(2016), **"Financial Markets And Institutions"** , 8th Edition , Global Edition, Pearson Education Limited, England.
10. Madura, Jeff, (2015), "Financial Markets And Institutions", 11th Edition, Cengage Learning, U.S.A.
11. Daft, Richard,(2003), "Organization Theory And Design", 9th Ed., South- Western College Publishing, U.S.A., 2003

B. Journals and Conferences:

1. Al-Harbi ,Ahmad , (2019) ,**"The Determinants Of Rate Of Return Deposits In Islamic Banks"** ,Journal Of Finance And Islamic Banking Vol .2 ,No.2.
2. Nissim , Doron & Young, Ernst (2010), **"Analysis And Valuation Of The Determinants Of The Financial Performance In Insurance Company"** , International Journal Of Commerce And Social Sciences Vol. 5, No. 13,2010.
3. Galizia, Federico, (2003), **"Measuring The Financing Gap Of European Corporations"** , 4th Eurostat And Dg Ecfm Colloquium On Modern Tools For Business Cycle Analysis Growth And Cycle In The Euro-Zone" , 20 To 22 October , Luxembourg, European Parliament, Schuman Building .
4. Gayathri , K.V.S. & Chandraiah , M. , **" A Study On Financial Performance Of Indian Commercial Banks"**, International Journal Of Scientific And Research Publications, Volume 10, Issue 2, February 2020: 363-368.

C. Thesis And Working Papers

1. Badreldin ,Ahmed Mohamed, (2009) , **"Measuring The Performance Of Islamic Banks By Adapting Conventional Ratios"** , ,Working Paper no.16, German University In Cairo ,2009.
2. Tsi , Anye Paul, (2018), **" Managing Liquidity Risk In Banks :Case Study Rural Investment Credit Bank Cameroon"** , Master Thesis In Business Management , Centria University Of Applied Sciences.
3. Thejane ,Robert , (2017) , **"The Effect Of Asset Liability Management Strategies And Regulation On Performance Of Commercial Bank In Lesotho"** . Master Thesis ,Wite Business School.
4. Antwi, Nana Agyeman Prempeh,(2015), **" An Assessment Of Liquidity Risk Among Listed Commercial Banks In Ghana"** , Master Thesis Of Business Administration, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology ,Kumasi, 2015
5. Pytkowska , Justyna & Korynski , Piotr , **" Financing Gap And SME Employment Growth: Beyond Access To Finance"**, Working Paper, 2016.